اقتصاد

فوق الطاولة

سعادة الحاكم كوادرنا المصرفية أولاً

عامر إلياس شهدا

الاعتماد على الذات أهم ما عملت عليه سورية في العقود السابقة، فإطلاق هكذا إستراتيجية نتج عنه في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وحتى بداية هذا القرن آلاف المصانع، واستصلاح آلاف الهكتارات من الأراضي، وخلقت فرص عمل كبيرة، وكونت احتياطياً مهماً بالقطع الأجنبي، وحافظت على القوة الشرائية لليرة السورية، وخلقت خبرات لا يستهان بها من الكوادر الوطنية على جميع المستويات.

ولنا مثل في قانون الاستثمار رقم ١٠ وما نتج عنه من فعاليات اقتصادية كبيره خضعت إداراتها للكادر السوري، الذي كان يرسم السياسات والإستراتيجيات ويضع الأهداف ويحقق النتائج من دون تدخل الإدارات الخارجية.

لنأخذ اليوم مثال المصارف الخاصة في سورية، والتي تعتبر منتدبة من قبل الشريك الإستراتيجي الذي يتحكم بها رغم أن ما يزيد على ٥٠ بالمئة من أموالها تعود لمساهمين سوريين، وبالتالي فإن دعم ودائعها يأتي من موارد السوريين ولا يشترك في ودائعها وحساباتها أي من مواطني الشريك الإستراتيجي، فودائع السوريين بتلك المصارف تفوق كثيراً رأس المال المدفوع من قبل الشريك الإستراتيجي، وهذا الأمر شجع مصر على عدم قبول أن تكون قيادة المصارف بيد الشريك الإستراتيجي، وأكدت على أن المصارف وطنية، ويقودها كادر وطني، وأعتقد أن الكادر السوري يتفوق بخبرته المصرفية على الكادر المصرفي المصري وحتى الأردني واللبناني.

لنعود بالتاريخ إلى المصارف العامة في سورية، فبعد الحركة التصحيحية ساهمت المصارف في بناء المطارات والجسور والطرقات والمعامل والمدارس والمستشفيات وتمويل الزراعة.. وغيرها من النشاطات الاقتصادية، وبصدور قانون الاستثمار رقم ١٠ استطاعت المصارف تمويل استيراد المصانع المنتجة للأدوية والصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة، وبنت المصارف شبكة علاقات خارجية واسعة شملت معظم دول العالم، وهذه المصارف خلقت قادة يمتلكون خبرات كبيرة استعانت بها معظم الدول العربية، فبعد هذا التاريخ المصرفي لسورية هل من المنطقي والعقلاني أن نرهن قيادة المصارف وأموال السوريين لقرار الشريك الإستراتيجي، الذي يتحكم بتعيين الإدارة التي تنفذ سياساته؟ والأمثلة كثيرة على ذلك، بدءاً من الربط الشبكي، وانتهاءً باسترجاع الأموال التي أخرجت من سورية خلال الأزمة، والتي وظفت في أسواق مالية عائدة لدول الخليج، ولا يحول من نتاج استثمار هذه الأموال إلا الجزء اليسير من أرباحها، ورغم وضوح ذلك نستغرب صدور قرارات من جهات وصائية وطنية توافق على تمديد إقامات الإدارات الأجنبية للمصارف بحجة أنها خبيرة، وأنه لا يتوافر كوادر وطنيه تقود هذه المصارف!

ومن المستغرب تمديد إقامة ما يصفونهم بالخبرات مضى على إقاماتهم أكثر من ١٠ سنوات، ولم يستطيعوا بخبراتهم المقتنعة بها الجهات الوصائية أن يخلقوا قادة من الكادر الوطني لهذه المصارف؟

هنا، نسأل عن نوع الخبرة التي يمتلكها الكادر اللبناني أو الأردني ليقود عصب الاقتصاد السوري؟ وهل الأمر فعلاً بحاجه لهذه الخبرات التي تتحكم بالمال السوري والكادر السوري في ظل توافر المعلومة التي أصبحت متاحة للجميع، وفي ظل توافر المهارات والفكر الإبداعي للكادر السوري، إضافة إلى الخبرة التي لا يستهان بها، ما يقودنا لطرح التساؤلات التالية: هل كسب رضا الشريك الإستراتيجي يستوجب التفريط بالكادر السوري الذي يمتلك المؤهلات والمهارات التي تمكنه من قيادة تلك المصارف؟ وهل نفرط بالكادر السوري المصرفي المشهود لمهاراته وقدراتها في المصارف العالمية؟ ألم يحن الوقت لنقول للشريك الإستراتيجي إن الفرصة التي أعطيت له في اختيار قادة من تلك المصارف من غير الكادر السوري قد انتهت وقد انتهت الفرصة التي أعطيت له لتأهيل قادة من الكادر الوطني؟ هل من المعقول بعد ١٣ عاماً من تواجدهم لم يستطيعوا خلق قادة لتلك المصارف وهم يحملون صفة خبراء؟ رغم أننا نشك بهذه الصفة ولدينا الكثير لنثبت ذلك؟ هل بلغ بنا العجز لدرجة أننا نضع ثقتنا بالكادر الأجنبي الذي يقود المصارف في سورية ونحجبها عن الكادر الوطني الذي ضحى كثيراً من أجل الحفاظ على وطنه واقتصاد وطنه؟ لهذه الدرجة نستخف بقدراتنا؟ ألم يحن الوقت لإعطاء الكادر السوري فرصته لوقف هجرته من بلده وإبراز تفوقه في بلدان أخرى؟ ألم يحن الوقت لاستثمار ما تحملته الدولة من نفقات لتعليم هؤلاء السوريين واستثمارهم بالشكل الذي يجعلنا أكثر اطمئناناً على أموالنا واقتصادنا؟ أعتقد جازماً أنه من واجب الجهات الوصائية على المؤسسات المصرفية أن تتحرك باتجاه حماية كوادرنا ومقدراتنا وإطلاق شعار المصلحة الوطنية أولاً والكادر السوري أولوية بالنسبة لها.

اليوم.. مزاد لبيع شهادات إيداع للمصارف التقليدية بقيمة اسمية ١٠٠ مليون ليرة للشهادة

كنعان: على المصرف المركزي إلزام المصارف بإقراض ما لا يقل عن ٧٠ بالمئة من الإيداعات لدعم الإنتاج

علي نزار الآغا

يعقد مصرف سورية المركزي صباح اليوم مزاداً لبيع شهادات إيداع للمصارف التقليدية العاملة في البلد، ويبلغ عددها ١٧ مصرفاً خاصاً وعاماً، بقيمة اسمية ١٠٠ مليون ليرة سورية للشهادة الواحدة، وهو الإصدار الأول هذا العام (٢٠٢٠).

ولم يحدد المصرف حجم الإصدار، فجعله مفتوحاً، بما لا يتجاوز ١٠٪ من حجم السيولة الفائضة لكل مصرف، في حين وضع حدّ أدنى للمسموح الاكتتاب به للجهة المؤهلة، بواقع ٥ شهادات، أي بقيمة اسمية إجمالية ٥٠٠ مليون ليرة، ولأجل ٦ أشهر، ويحق للمصرف التقدم بـ٣ عروض.

وسمح المصرف المركزي بتداول تلك الشهادات بين المصارف، بخصمها من قبله وفق سعر خصم سوف يحدده أسبوعياً، كما سمح بتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء، بحيث إذا احتاج أي مصرف لسيولة نقدية طارئة؛ يمكنه بيع الشهادة للمصرف المركزي بشرط أن يعاود شراءها منه بسعر أعلى.

ورأى رئيس قسم المصارف في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان أن شهادات الإيداع بالصيغة التي طرحها مصرف سورية المركزي تمكّنه من التدخل بشكل إيجابي في سوق النقد بغية الحفاظ على استقرار سعر الصرف.

ولفت كنعان إلى أن شهادات الإيداع نظرياً تخفّض من قدرة المصارف على الإقراض، لكونها تفضل إقراض المصرف المركزي بمعدل مخاطر معدوم، عوضاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات معدل المخاطر المرتفع، لكن عملياً، هناك فائض في سيولة المصارف نظراً لتراجع مستويات الإقراض بسبب تداعيات الحرب الإرهابية على سورية، وبالتالي تسهم تلك الشهادات بتوظيف جزء من سيولة المصارف، وهذا مهم بالنسبة للمصارف، لكن في المقابل يجب توجيه بقية السيولة إلى الإقراض لرفع مستويات الإنتاج والتشغيل، وهذا يتطلب من المصرف المركزي أن يصدر قراراً يلزم فيه المصارف بتوظيف ما لا يقل عن ٧٠٪ من حجم الإيداعات لديها في القروض الإنتاجية.

وطالب كنعان بإحداث لجنة دائمة في المصرف المركزي ترفد بعناصر خبيرة من أجل إدرة التدخل في السوق النقدي، بغية الحفاظ على استقرار سعر الصرف، تتولى مهمة متابعة عمليات بيع وشراء وخصم شهادات الإيداع.

وبين أن غاية تحديد أجل الشهادات بـ٦ أشهر في هذا الطرح؛ تقليل المخاطر، وذلك بتقصير أجل استحقاق الشهادة، علماً بأنه قبيل الاستحقاق يمكن للمصرف طرح مزاد جديد لتأمين السيولة اللازمة لتغطية الاستحقاقات، وبالتالي ضمان إمكانية توظيف حصيلة بيع الشهادات في تمويل مشروعات الحكومة ذات الأولوية، وحتى تمويل بعض جوانب الإنفاق الجاري بدل اللجوء إلى الإصدار النقدي الذي ترافقه زيادة في معدلات التضخم.

الخصم وإعادة الشراء

يعلن مصرف سورية المركز أسبوعياً عن سعر الخصم بموجب قرار صادر عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي حسب مقتضيات السياسة النقدية، ويشترط لدى الخصم انقضاء شهر من أجل الشهادة وألا تقل المدة المتبقية عن ٣٠ يوماً لتاريخ استحقاق الشهادات.

وتلتزم المصارف بشروط الخصم، ويتحمل المصرف تعويضاً قدره ٢ بالألف من إجمالي قيمة الشهادات المخصومة في حال عدم التزامه بها، ويجري قيد قيمة الشهادة بعد (الخصم والتعويض في حالة وجوده) في الحساب الجاري للجهة المقدمة للطلب وتنقل ملكية الشهادات المخصومة إلى مصرف سورية المركزي ويتم قيدها على سجل الملكية كشهادة مطفأة، ولا يتقاضى المركزي أي عمولات لقاء عمليات الخصم.

ويعلن المصرف المركزي عن سعر إعادة الشراء بموجب قرار صادر عن لجنة إدارة المصرف حسب مقتضيات السياسة النقدية، وتطبق اتفاقيات إعادة الشراء مع المركزي عن كامل شهادات الإيداع المخصصة لكل مصرف بموجب هذا الإصدار أو عن عدد منها، ويشترط ألا تقل المدة المتبقية (بعد انتهاء أجل الاتفاقية) عن ٣٠ يوماً لتاريخ استحقاق الشهادة، وتحدد مدة اتفاقيات إعادة الشراء وفق الآجال التالية: ٥ أيام ١٠ أيام ١٥ يوماً.

وفي حال لم تلتزم المصارف باستكمال تنفيذ اتفاقية إعادة الشراء تدفع تعويضاً قدره ٥ بالألف من القيمة الاسمية للشهادات محل عقد الاتفاقية، وعليه تؤول ملكيتها إلى مصرف سورية المركزي ويتم قيدها على سجل الملكية كشهادة مطفأة.

التداول

تكون هذه الشهادات قابلة للتداول بين المصارف بدءاً من يوم العمل التالي ليوم التسوية، ويقوم المصرف المشتري بإخطار مصرف سورية المركزي مديرية الدين العام والأوراق المالية وفق النموذج المعد لهذه الغاية عند كل عملية تداول.

ويقوم المركزي بإخطار المصارف طرفي عملية التداول بالتغير الحاصل على سجل الملكية الذي يطرأ نتيجة ذلك.

وفي حال عدم إخطار المركزي بعملية التداول يخضع المصرف المشتري للعقوبات وفق الأنظمة والتعليمات النافذة.

وعند تاريخ الاستحقاق يتم قيد القيمة الاسمية لشهادات الإيداع المصدرة بموجب هذا القرار في حسابات الجهة المالكة، وإذا صادف يوم عطلة رسمية عند تنفيذ هذا الإصدار، يتم التنفيذ في أول يوم عمل يلي ذلك اليوم.

وترفق النماذج المعتمدة والخاصة بعرض المصرف وطلبات الخصم وإعادة الشراء ونموذج إخطار مصرف سورية المركزي بعملية التداول بنشرة هذا الإصدار.

وتقدم جميع اعتراضات وملاحظات المصارف المتعلقة بهذا الإصدار إلى ديوان مصرف سورية المركزي.

وكان المصرف المركزي قد أعلن أواخر الشهر الماضي عن الإيفاء بالتزامته جراء بيعه شهادات إيداع العام الماضي، بمبلغ يزيد ١٣٠,٣ مليار ليرة، لإجمالي القيم الاسمية للشهادات المكتتب عليها، وكانت الفائدة حينها ٤,٥٪، والقيمة الاسمية للشهادة ١٠٠ مليون ليرة أيضاً.

كما أعلنت وزارة المالية عن نتائج إصدار سندات الخزينة وفق المزاد الذي عقد بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٠٣، بأجل سنتين، ومعدل عائد ٦,٧٠٪، إذ بلغت قيمة السندات المخصصة ١٤٨,٥ مليار ليرة فاز بها سبعة مصارف.

دعم القروض

الحكومة تدفع عن الصناعيين ٧٪ من فائدة قروضهم ومشروع قانون جديد لتسوية القروض المتعثرة

عبد الهادي شباط

كشف أحد أعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة حلب لـ«الوطن» عن موافقة اللجنة الاقتصادية أمس على دعم فوائد قروض الصناعيين، وخاصة من أصحاب المنشآت المتضررة التي تحتاج لأعمال التأهيل والترميم، مرجحاً أن يكون الدعم ٧ بالمئة، بحيث تتحمل الحكومة هذا المعدل من الفائدة على قرض الصناعي، والباقي يتحمله الصناعي، وهذا من باب دعم وتحفيز عودة المنشآت الصناعية المتضررة بحلب للعمل من جديد.

وبيّن أن إعادة النظر بقانون التسويات المصرفية ٢٦ تم تأجيلها إلى الاجتماع المقبل للجنة الاقتصادية، وهو مطلب للكثير من أصحاب المنشآت الصناعية المتعثرين ويرغبون في العودة للعمل، وخاصة أن بعض هذه المنشآت متضررة، وكانت متعثرة قبل توقفها عن العمل بفعل ظروف الحرب على سورية.

وعلمت «الوطن» من مصدر مصرفي أن هناك مشروع قانون جديداً لتسوية القروض المتعثرة تم رفعه للجهات الوصائية، ويشتمل على عناصر جديدة قادرة على حلحلة ملف القروض المتعثرة، وخاصة للصناعيين الذين يرغبون بالعودة للإنتاج والعمل وتضرروا لأسباب خارجة عن إرادتهم، إذ وصل الكثير من الحالات المتعثرة لطريق مسدود في ظل تطبيقات قانون التسويات الحالي ٢٦، بينما يشتمل المشروع المقترح الكثير من التسهيلات التي تسهم في تحفيز المتعثرين على تسوية قروضهم، منها أن المشروع المقترح يتحدث عن إلغاء الفوائد العقدية وبمعدلات تتوافق مع حجم وقيم التسديد من قبل المتعثرين، إضافة لإمكانية منح قروض جديدة في حال بادر المتعثر لتسديد جزء من القرض المتعثر سابقاً، وهو ما يتيح منح قروض جديدة لكن بشروط ومحددات تتوافق مع محددات المركزي والتعليمات لدى المصارف العاملة.

وبالتوجه لمدير في المصرف الصناعي للحديث حول الموضوع، تحفظ على التفاصيل الخاصة بمثل هذا المشروع، مبيناً أنه لابد أن يكون هناك تشريع أكثر مرونة لجدولة وتحصيل القروض المتعثرة يسهم في خلق حلول ومحفزات للصناعيين لمعالجة تعثرهم، وإمكانية منحهم قروضاً جديدة تؤمن لهم مصادر التمويل التي يحتاجونها خاصة خلال المرحلة الحالية وبعد عودة الكثير من مناطق وجود المنشآت الصناعية لسيطرة الدولة، وأن المصرف الصناعي جاهز لتلبية رغبات الصناعيين في حلب.

واعتبر أن سعر الفائدة للقروض الخاصة بترميم وتأهيل وتشغيل المنشآت الصناعية محل اهتمام الحكومة، ويتم بحثه لكونه مطلباً للعديد من الصناعيين، بينما لا يمكن للمصرف تحقيق رغبات الصناعيين بمنح قروض بمعدلات فائدة منخفضة من دون وجود دعم خاص في هذا الموضوع بما يضمن للمصرف عدم تعرضه للخسارة، وخاصة أن المصرف الصناعي يمنح معدلات فائدة للقروض الصناعية هي الأقل بين المصارف العاملة في سورية وهي ١٠ بالمئة، وأن هذا المعدل مدروس من قبل المصرف بما يسمح للمصرف تسهيل منح القروض للصناعيين والمحافظة على أمواله واستمرار عمله، إذ إن كلفة القروض على المصرف بحدها الأدنى ٧ بالمئة موزعة على ٥ بالمئة كلفة مرجحة للأموال و٢ بالمئة مصاريف ونفقات إدارية.

وعن مشكلة عدم توافر الضمانات التي تطلبها المصارف للحصول على التمويل، بين أن هناك بعض المنشآت الصناعية المتضررة كانت تحصل على قروض بضمانة المنشأة نفسها لكن بعد تعرضها للضرر لم تعد هذه المنشآت تمثل ضمانة، الأمر الذي يتطلب توفير ضمانات غير المنشأة، وهو أمر يتحقق عند بعض أصحاب المنشآت المتضررة بينما يتعثر البعض الآخر في توفير مثل هذه الضمانات، وهنا لا يستطيع المصرف المساعدة أو المخاطرة في منح القروض والعودة لحالات التعثر السابقة، بينما يمكن منح المنشآت المتضررة جزئياً قروضاً بما يتناسب مع حجم الضمانة الذي يمثله الجزء المؤهل من المنشأة والقابل لأن يشكل ضمانة يستند لها المصرف، مشيراً إلى أن المصرف الصناعي يتواصل مع الصناعيين ويدرس كل التسهيلات الممكنة ويتجه لتبسيط كل الإجراءات لتأمين التمويل المطلوب للصناعيين وخاصة في حلب بناء على التوجيهات الحكومية حول ذلك.

ذعر في الاقتصاد العالمي بسبب كورونا وانخفاض أسعار النفط

موصلي: انخفاض فاتورة دعم المشتقات النفطية إلى النصف تقريباً وفرصة لزيادة التوريدات

الوطن

حالة من الذعر تسيطر على الاقتصاد العالمي هذه الأيام إثر تفشي فيروس كورونا، ولجوء دول العالم إلى إجراءات احترازية في محاولة لاحتواء انتشار الفيروس، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، بنحو ثلث قيمته، والتي سجلت أمس أكبر خسائر يومية في ٢٩ عاماً.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت ٢٢ بالمئة عند ٣٧ دولاراً للبرميل بعد أن نزلت في وقت سابق ٣١ بالمئة إلى ٣١ دولاراً للبرميل وهو أدنى مستوى منذ ١٢ شباط ٢٠١٦، وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي أكثر من ٢٤ بالمئة إلى ٣٣,٢ دولاراً للبرميل بعد أن هوى في البداية ٣٣ بالمئة إلى ٢٧,٣٤ دولاراً وهو أيضاً أدنى مستوى منذ ١٢ شباط ٢٠١٦.

وذكرت وكالة الطاقة الدولية أمس الإثنين أن الطلب العالمي على النفط يتجه للانكماش في عام ٢٠٢٠ للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، وخفضت توقعاتها السنوية بمقدار نحو مليون برميل يومياً، بما يشير إلى انكماش قدره ٩٠ ألف برميل يومياً.

وخفض غولدمان ساكس أيضاً توقعاته لخام برنت إلى ٣٠ دولاراً في الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٢٠، ترافق ذلك مع انخفاض حاد في مؤشرات أسواق المال في العالم، ما يعيدنا إلى مشهد الاقتصاد العالمي عند بدء أزمة ٢٠٠٨.

وعلّق خبير الأسواق المالية الدكتور سليمان موصلي على الموضوع بأن تفشي فيروس كورونا والإجراءات لاحترازية المرافقة أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، لتراجع مستويات الإنتاج والتشغيل والتصدير، وخاصة لدى الصين، ما أدى إلى انخفاض أسعاره إلى مستويات قياسية، تعزّز بعدم الاتفاق على تخفيض مستويات الإنتاج، إذ تتأذى الدول المصدّرة للنفط من انخفاض أسعاره، وللحفاظ على حصتها السوقية قد لا تخفض الإنتاج، بل تسعى أحياناً لزيادته من أجل تعويض إيرادات انخفاض الأسعار، فتنخفض الأسعار أكثر.

ولفت إلى أن الأمر مختلف بالنسبة للدول المستوردة، وفي حالة سورية، يعدّ الانخفاض الكبير في أسعار النفط فرصة لتخفيض تكاليف استيراده، لكونها تعتمد على الاستيراد بشكل رئيس لتلبية الطلب المحلي على المشتقات النفطية، كما تنخفض فاتورة الدعم إلى ما يقارب النصف، وبالتالي من المهم جداً أن تنتبه الحكومة لهذا الواقع، وتعمل على زيادة تعاقداتها لتوريد المشتقات النفطية، وخاصةً أن التوقعات تشير إلى مزيد من الانخفاض في أسعار النفط في الأفق المنظور، لافتاً إلى أن ما يحدث يدفع باتجاه الاعتماد على الإنتاج المحلي لتلبية الطلب على السلع، وتأمين بدائل عن المواد الأولية التي قد يتأثر استيرادها من بعض المصادر.

غرفة صناعة دمشق واتحاد المصدرين والمستوردين العرب يتفقان على تنشيط التبادل التجاري

هناء غانم

وقّعت غرفة صناعة دمشق وريفها أمس اتفاقية تعاون مع اتحاد المصدرين والمستوردين العرب «المكتب الإقليمي» في سورية، للتعاون المشترك في مجالات متعددة، وعلى رأسها تنشيط التبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري بين سورية والدول المجاورة، من خلال تحسين ورفع مستوى جودة المنتج المحلي السوري وعودة عجلة الإنتاج.

وأكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أهمية الاتفاقية لتذليل المعوقات وزيادة التبادل التجاري مع العراق ومصر والأردن، لافتاً إلى أن هذه الدول هي العمق الإستراتيجي التجاري بالنسبة للصناعيين في سورية.

وصرح رئيس المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب حسن جواد لـ«الوطن» بأن تطبيق الاتفاق مع غرفة الصناعة يهدف إلى زيادة التصدير، وفتح أسواق جديدة من خلال تنشيط التجارة العربية البينية، وبالتالي فتح الأسواق العربية أمام المصنع السوري بالاتفاق والتعاون مع غرفة الصناعة، وإقامة المعارض الخارجية التخصصية في بعض الدول.

وأكد جواد أهمية تقديم خدمات المعلومات التصديرية من خلال دراسة الأسواق والمنافسين وخدمات الشحن، والدعم التقني المقدم من قبل الاتحاد لتخفيض كلف الإنتاج وزيادة التنافسية في الأسواق العربية.

وأشار إلى أن عودة المصانع للإنتاج تعتبر مؤشراً إيجابياً على عودة الصناعة السورية إلى سابق عهدها وألقها، لافتا إلى أن تجاوب الحكومة السورية والجهات المسؤولة بتأمينها مستلزمات ومتطلبات هذا النهوض الصناعي يعتبر الأساس لعودة الإنتاج والتصدير.

وبين أنه يتم العمل ضمن نهج الاتحاد على إعطاء قروض جديدة للصناعيين وخاصة الذين مروا بظروف صعبة، فمن المعروف أن الصناعي يسهم بشكل فعال في بناء الاقتصاد الوطني من خلال تصدير منتجاته وجلب القطع الأجنبي للقطر.

ولفت إلى أن هدف الاتحاد تنمية وتطوير التبادل الاقتصاد العربي وزيادة فاعلية التجارة العربية البينية، وتشجيع الاستثمارات بين البلدان العربية وتحسين الكفاءة التصديرية، وتفعيل الروابط بين المنشآت التجارية والاستثمارية العربية، وإقامة المعارض النوعية المتخصصة، والتشجيع على قيام مشروعات مشتركة، ونشر التجارة الالكترونية والتقانة المعلوماتية.